

هل انتهى الفعل النقابي؟ هل صار للنقابة حضور واحد و يقيم في مناسبة الفاتح من ماي من كل سنة، أو في جلسات الحوار الاجتماعي الموسمية؟ وهل ما زال الحديث ممكنا عن فعل نقابي قوي ونوعي يحرك المياه الأسنة ويساهم في صناعة القرار أو على الأقل يعمل على التأثير فيه وتوجيهه؟ هذه أسئلة حملناها إلى ثلة من الباحثين والمنشغلين بالمسألة النقابية، فكانت إجاباتهم مفتوحة على نتيجة مركزية تتلخص في بؤس العمل النقابي وتراجع مساحات التأطير والتأثير، وارتفاع لثقافة الإجماع بدل ثقافة الاختلاف.

## بؤس العمل النقابي برأي آل القلم

# أزمة مركبة في الهوية والخطاب والممارسة



سعيد الريحاني

ساعته على "الموعد الكبير" الذي لا علاقة له بالنقابي. إلى ذلك كله نطل الحركة النقابية بالمغرب تعاني من أزمات متعددة تنوزع على الهوية والاداء والخطاب والممارسة، إنه بؤس الفعل النقابي في ظل مشهد سياسي لا يقدس التقاعد أو التناوب ولا يرتهن إلا إلى منطق إعادة إنتاج نفس الأوضاع القائمة، فمتى تتحرر النقابية من هذه الأعطاب؟ ومتى يعود للزمن النقابي القه ومصاديقه المفقدة؟

مفهوما جديدا وغريبا كل الغرابة عن الأصول التاريخية التي قامت عليها. فانوارها صارت تنوزع ما بين خمس وظائف وهي: أولا: التبشير بالفرقيات والزيادات في الرواتب وحذف الضرائب عن الرواتب. ثانيا: التبرير: بوضع ترسانة من الأسباب المغلفة بالمعقولية والعلمية ثالثا: التهديد: إشاعات سعيدة، ونفاؤل دوري: رابعا: الهجوم على الرأي الآخر وتكذيب الآراء الحرة خامسا: تشييع الشغيلة.

ويضيف الريحاني قائلا أن في "خطاب لزعيم نقابي سنة 1996 في أوج العمل النقابي، ورد أن 5% فقط من الشغيلة التعليمية المغربية مثلا منخرطة في العمل النقابي وهذه النسبة تدين بالولاء لثلاثين مركزية نقابية وكل مركزية نقابية من هذه الثلاثين مركزية نقابية تدين بالولاء لأربعة وأربعين حزبا سياسيا، وكل حزب من هذه الأربعة والأربعين يضع نصب عينيه الدورة الانتخابية ويضبط

تحقيق نقلة نوعيه في مفهوم النضال النقابي الموحد. وبالطبع فإن النتيجة المحتملة لهذا واقع لن تكون، بتعبير الأستاذ إدريس ولد القابلة سوى تكريس ثقافة اللامبالاة والفردانية والتخلي عن القيم النضالية وعدم الاهتمام بالسياسة والعمل النقابي اهتماما فاعلا، بالرغم من التدهور المظرد للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشغيلة بالمغرب.

وعن بؤس العمل النقابي يمين الباحث والأديب محمد سعيد الريحاني بين خمس مهام جديدة صارت للنقابة المغربية اليوم، إذ يقول "بأن النقابة في المغرب، بعد سنة 1998، سنة "التناوب"، اتخذت

في تاريخها الكثير من "التناحر من أجل السيطرة على قطاعات نقابية مهنية سواء الوطنية منها أو المحلية، لتظل منخرطة في صراعات داخلية ومنقسمة على نفسها إلى حد التشتت والتشرد. كما تأثرت بشكل كبير بسيادة البيروقراطية وسطوتها ويستطرد ولد القابلة موضحا أن

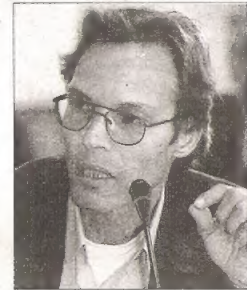
العمل النقابي بالمغرب عرف محاولات منهجية للتدمير والإضعاف من الداخل لاسيما وأن النضال النقابي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي شكل فضاء لمواجهة النظام.

لكن البيروقراطية ظلت قوية ومتحكمة في الدواليب والآليات النقابية الشيء الذي حد بشكل كبير من نجاح الحركة في اتجاه

الجهان أكثر ما تمس الممارسة، إذ عندما تنشئ نقابة عن نقابة أو فيدرالية عن فيدرالية أو فيدرالية عن فيدرالية وما إلى ذلك فإن النقابي يتيه وتختلط عليه الأمور ويحتار المرء في تحديد من له المشروعية والشرعية، ومن له الحق في الحديث باسم هذا الفصل أو ذاك. و يضيف اليجياوي قائلا في تصريح خص به الشروق أن الفعل النقابي "يعاني أيضا من أزمة مصداقية"، ذلك أنه عندما لا تستطيع نقابة ما أن تعيد منخرط مطرود من عمله أو استرجاع يوم اجرة مقتطع جراء الإضراب أو تحول دون تقديم عضو فيها إلى مجلس تاديب...إذا لم تستطع ذلك فعن أية مصداقية يمكن للمرء أن يتحدث؟. متسائلا في الختام عن "الفائدة من المراهنة بالمغرب على ممارسة نقابية أصبحت تنفني بصلبها تدريجيا المكونات المركزية التي تجعل من ذات الممارسة سلطة مضادة".

من جهة أخرى يؤكد الباحث والصحفي إدريس ولد القابلة أن الحركة النقابية بالمغرب عرفت

يقول الباحث يحيى اليجياوي في هذا الصدد أن "العمل النقابي بالمغرب يعيش أولا وقبل أي شيء آخر حالة من أزمة الهوية. فإذا كان ميذا العمل النقابي معترفا به وقائما بارض الواقع، فإن واقع الحال ينذر بأنه لم يستطع، منذ البداية كما في زمن العولة، تحديد هويته بالقياس إلى المستوى الاقتصادي أو السياسي و يمضي اليجياوي موضحا الأزمة بالقول بأن هذا العمل "يعاني من عسر المشروعية التي تمس



اليجياوي